

Distr.: General
2 May 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

طلب إدراج بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والخمسين
منح مركز المراقب في الجمعية العامة لمصرف التنمية الآسيوي
رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للصين لدى الأمم المتحدة

وفقا للمادة ١٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أتشرف بأن أطلب إدراج بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة تحت عنوان "منح مركز المراقب في الجمعية العامة لمصرف التنمية الآسيوي". ومرفق طيه رسالة من وزير مالية جمهورية الصين الشعبية، بصفته رئيس مجلس محافظي مصرف التنمية الآسيوي، بالإضافة إلى مذكرة تفسيرية (المرفق الأول) دعما للطلب المذكور أعلاه، ونسخة من موجز التقرير السنوي للمصرف (المرفق الثاني)، ومشروع قرار (المرفق الثالث).

وأتشرف كذلك بأن أطلب تعميم هذه الرسالة والرسالة الواردة من وزير مالية جمهورية الصين الشعبية ومرفقاتها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) وانغ ينغفان

السفير والممثل الدائم

لجمهورية الصين الشعبية

لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من وزير المالية في جمهورية الصين الشعبية

بصفتي رئيساً لمجلس محافظي مصرف التنمية الآسيوي، ومن خلال مكتب الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة، ووفقاً للمادة ١٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أتشرف بأن أطلب إلى الأمين العام إدراج بند في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة تحت عنوان "منح مركز المراقب في الجمعية العامة لمصرف التنمية الآسيوي"، أحذا في الحسبان المقرر الذي اتخذته مجلس محافظي مصرف التنمية الآسيوي، والذي أيده لي بعد ذلك رئيس المصرف.

ومرفق بهذه الرسالة لمحة موجزة تفسيرية عن مصرف التنمية الآسيوي (المرفق الثاني) دعماً للطلب المذكور أعلاه، وموجزا للتقرير السنوي للمصرف (المرفق الثاني)، ومشروع قرار (المرفق الثالث)، وذلك وفقاً للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

ومصرف التنمية الآسيوي طرف في اتفاقات تعاون ومذكرات تفاهم وترتيبات عمل تعاونية أخرى مع سائر الهيئات الاقتصادية والوكالات والمؤسسات في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وصندوق النقد الدولي (اتفاقات بروتوكولية بشأن تحليل قضايا الفقر)؛ ويجري إعداد مذكرات تفاهم مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية، وينتظر توقيعها قريباً. ويتعاون مصرف التنمية الآسيوي مع هذه الهيئات وغيرها من وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ ما يقدمه من قروض ومنح للمساعدة التقنية. كما يسهم مصرف التنمية الآسيوي بين الحين والآخر في العمليات التحضيرية لمجموعة متنوعة من المؤتمرات واللجان التي ترعاها الأمم المتحدة بشأن قضايا التنمية. غير أنه أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن مصرف التنمية الآسيوي يعاني من استبعاده من كثير من مؤتمرات الأمم المتحدة ولجانها الوثيقة الصلة بولايتيه الإنمائية ورسالته التي يشترك فيها مع الأمم المتحدة، وهي المؤتمرات واللجان التي سيتيسر الوصول إليها بتمتعه بوضع المراقب في الجمعية العامة.

ومن خلال مكتب الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة، أطلب تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة للنظر فيها.

(توقيع) شيانغ هوايتشنغ

وزير المالية في جمهورية الصين الشعبية

ورئيس مجلس محافظي مصرف التنمية الآسيوي

لحة موجزة عن مصرف التنمية الآسيوي

مقدمة

يسهم مصرف التنمية الآسيوي، منذ إنشائه عام ١٩٦٦، إسهاما لا يستهان به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية الأعضاء فيه. وقد حققت آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، على مدار السنوات الخمس والثلاثين الماضية، معدلات غير مسبوقه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. بل أن العديد من البلدان النامية الأعضاء في المصرف حققت مستويات تنمية مساوية لما تحقق في البلدان الصناعية أو قريية منها، كما سُجل تقدم كبير في التنمية في عموم المنطقة. وقد لعب مصرف التنمية الآسيوي دورا هاما في هذه النجاحات.

وموجب ميثاق مصرف التنمية الآسيوي، فإنه يظل ملتزما بالمثل العليا التي حددها مؤسسه "بتشجيع النمو الاقتصادي والتعاون في المنطقة والمساهمة في الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الأعضاء في المصرف، بصورة جماعية ومنفردة على حد سواء". ويسند الميثاق إلى المصرف ولاية تمويل تنمية البلدان النامية الأعضاء فيه من خلال "مشاريع وبرامج إقليمية ودون إقليمية ووطنية تسهم بأقصى قدر من الفعالية في النمو الاقتصادي المتساوق للمنطقة ككل". بيد أنه لكي يظل المصرف مؤسسة فعالة تلبى الاحتياجات المتغيرة للمنطقة، كان عليه أن يكيّف أولوياته وطرائق تقديمه للمساعدة وهيكله التنظيمي بصورة مستمرة، وأن يتحول مما كان في جوهره مجرد مصدر لتمويل للمشاريع إلى مؤسسة إنمائية متكاملة.

وقد جعل مصرف التنمية الآسيوي الحد من الفقر في المنطقة هدفا رئيسيا له، مع اعتماده لاستراتيجيته للحد من الفقر في نهاية عام ١٩٩٩. وتقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة أركان: النمو الاقتصادي المستدام الذي يراعي احتياجات الفقراء، والتنمية الاجتماعية، وأصول الحكم الرشيد. ويسعى المصرف وراء تحقيق هذا الهدف في المقام الأول من خلال تقديم القروض والضمانات وما يتصل بذلك من المساعدة التقنية للمشاريع والبرامج في أقاليم البلدان النامية الأعضاء فيه.

الملكية

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، كان مصرف التنمية الآسيوي مملوكا لـ ٥٩ عضوا: ٢٠ عضوا هم أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و ٣٩ من

البلدان النامية الأعضاء^(١) في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، كان أكبر اثنين من حملة الأسهم هما اليابان والولايات المتحدة، حيث كان كل منهما يساهم بحصة تبلغ ١٥,٩ في المائة من الإجمالي. وبلغت حصة البلدان الأوروبية الأعضاء معا ١٥,١ في المائة؛ بينما ساهمت استراليا وجمهورية كوريا ونيوزيلندا معا بنسبة ١٢,٦ في المائة، وكندا بنسبة ٥,٣ في المائة. ويملك أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٦٥ في المائة من أسهم مصرف التنمية الآسيوي، ويوفرون ٦٥ في المائة من موظفيه الفنيين.

مقر المصرف

يتخذ مصرف التنمية الآسيوي مقرا له في مانايلا، ولديه ٢٢ مكتبا خارجيا، منها ١٤ بعثة دائمة في إندونيسيا، وأوزبكستان، وباكستان، وبنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسري لانكا، وجمهورية الصين الشعبية، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكمبوديا، ومنغوليا، ونيبال، والهند؛ ومكتبا قطريا في الفلبين؛ ومكتبا إقليميا في فانواتو؛ ومكتب اتصال خاص في تيمور الشرقية؛ وبعثات موسعة في بابوا غينيا الجديدة، وغوجرات، الهند؛ وثلاثة مكاتب تمثيل في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا الشمالية، وفرانكفورت، ألمانيا، لأوروبا، وطوكيو، اليابان، لليابان. ويخضع المصرف لاتفاق إنشاء مصرف التنمية الآسيوي (الميثاق)، الذي له قوة القانون في كل بلد من البلدان الـ ٥٩ الأعضاء فيه.

تنظيم المصرف

تتجمع كل سلطات مصرف التنمية الآسيوي في مجلس المحافظين، الذي يتألف من محافظ ومحاظ مناوب يعينهما كل عضو من الأعضاء، وعادة ما يكونون من وزراء المالية أو محافظي المصارف المركزية أو المسؤولين من نفس المستوى.

ولمصرف التنمية الآسيوي مجلس إدارة مقيم في المقر يتألف من ١٢ عضوا يختارهم المحافظون. ويقدم المجلس توجيهات السياسة العامة لعمليات المصرف عموما. كما يقوم ببحث واعتماد جميع القروض والضمانات والاستثمارات الرأسمالية ومنح المساعدة التقنية التي تتجاوز ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، فضلا عن برنامج الإقراض السنوي للمصرف.

(١) في سياق مصرف التنمية الآسيوي، يستخدم تعبير "بلد" للإشارة إلى أحد أعضاء المصرف، ولا ينطوي على أي رأي للمصرف فيما يتعلق بسيادة البلد أو وضع استقلاله.

ويتولى رئيس المصرف، وهو أيضا رئيس مجلس الإدارة، ومعه ثلاثة نواب للرئيس، إدارة العمليات اليومية للمصرف.

الموارد الرأسمالية العادية والصناديق الخاصة

عند تقديم القروض، يوفر مصرف التنمية الآسيوي الأموال إما من موارده الرأسمالية العادية، أو من الصناديق الخاصة. ويمول المصرف عمليات الإقراض من الموارد الرأسمالية العادية من خلال الاقتراض ورأس المال المدفوع والفوائد المتحققة والديون المسددة. أما الصناديق الخاصة، فهي في المقام الأول أموال تساهم بها البلدان الأعضاء، ويوفرها المصرف بدوره بشروط تسهيلية للبلدان الأعضاء الأقل نموا.

العمليات المالية

يلتزم مصرف التنمية الآسيوي باتباع ممارسات متروية في الاقتراض والإقراض على حد سواء. وهو يحتفظ بمستويات مناسبة من الإيرادات الصافية والسيولة والاحتياطيات؛ ويراقب باستمرار الثقة الائتمانية للمقترضين منه؛ ويطلب تقديم تبريرات فنية ومالية واقتصادية دقيقة لكل المشاريع التي يقدم قروضا لها.

هيكل رأس المال

يُعد هيكل رأس مال مصرف التنمية الآسيوي عنصرا أساسيا من عناصر قوته. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، كان رأس المال المأذون به للمصرف يبلغ ٤٣ ٨٣٤ مليون دولار. ورأس المال المساهم به يتألف من رأس المال المدفوع والجهاز، ويبلغ ٤٣ ٦٢٨ مليون دولار. ووصل إجمالي القروض التي اقترضها المصرف عام ٢٠٠١ إلى مبلغ ١ ٦٠٧ مليون دولار، منها ١ ٢٠٧ مليون دولار في صناديق متوسطة وطويلة الأجل من خلال ١٥ عملية إيداع خاصة وعملياتي عروض عامة مواتية.

سياسات الإقراض

يؤذن لمصرف التنمية الآسيوي بتقديم القروض أو المشاركة فيها أو ضمانها للبلدان الأعضاء فيه أو لحكوماتها، ولأي من وكالاتها أو هيئاتها السياسية، وللمشاريع العامة أو الخاصة العاملة في تلك البلدان، وكذلك للكيانات الدولية أو الإقليمية المعنية بالتنمية الاقتصادية في المنطقة.

ولا تُقدم القروض إلا للمشاريع أو البرامج ذات الأولوية الإنمائية العالية. ويقدم مصرف التنمية الآسيوي التمويل للمقترضين منه لتغطية المصروفات الأجنبية، كما يمول المصروفات بالعملة المحلية في حالات معينة.

وكقاعدة عامة، تقتصر البلدان الأقل نموا الأعضاء في المصرف بشروط تسهيلية من صندوق التنمية الآسيوي، بينما يقتصر الأعضاء الذين يملكون اقتصادات أقوى من الموارد الرأسمالية العادية للمصرف.

ولمراعاة سياسة الإقراض الموجهة إلى المشاريع تحديدا التي يتبعها مصرف التنمية الآسيوي، فإن برنامج الإقراض مصمم من أجل تنمية قطاع (أو قطاع فرعي) ككل، وتحسين أداء القطاع من خلال تنفيذ الإصلاحات الملائمة في السياسات والمؤسسات في الأجل المتوسط إلى الطويل.

وغالبية قروض مصرف التنمية الآسيوي تُقدم إلى القطاع العام، أي إلى البلدان الأعضاء، أو إلى المشاريع الحكومية أو غيرها من الكيانات العامة، وذلك بضمان حكومات البلدان الأعضاء المعنية. بيد أن لدى المصرف أيضا برنامج للإقراض مصمم لدعم القطاع الخاص في البلدان النامية الأعضاء من خلال الإقراض المباشر للمشاريع الخاصة والمؤسسات المالية دون ضمانات حكومية. كما يجوز لمصرف التنمية الآسيوي، بموجب ميثاقه، القيام باستثمارات رأسمالية وضمان السندات المالية أو المشاركة في ضمانها.

البلدان الرئيسية المتلقية للقروض

وصل الإقراض لعمليات القطاعين العام والخاص على حد سواء في عام ٢٠٠١ إلى مبلغ ٣٣٩ ٥ مليون دولار، موزعة على ٧٦ قرضا تغطي ٦٠ مشروعا. وفي عام ٢٠٠١، بلغ متوسط حجم القرض الواحد ٧٠ مليون دولار. ومن بين إجمالي الإقراض، وصلت القروض المقدمة إلى الحكومات إلى أكثر من ٣٠١ ٥ مليون دولار تغطي ٥٧ مشروعا، وتتألف من ٣٩٤٠ مليون دولار لـ ٢٦ قرضا من الموارد الرأسمالية العادية، و ١٣٦٢ مليون دولار لـ ٤٦ قرضا من صندوق التنمية الآسيوي. ووصل حجم الإقراض إلى القطاع الخاص دون ضمانات حكومية إلى ٣٧,٥ مليون دولار لأربعة قروض تغطي ثلاثة مشاريع. وتلقت الهند أكبر مبلغ (١ ٥٠٠ مليون دولار، أو ٢٨ في المائة)، تليها جمهورية الصين الشعبية، ثم باكستان، فياندونيسيا.

ويعتبر أن إقليم هونغ كونغ التابع للصين، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، وإقليم تايوان الصيني قد رفعت من قائمة البلدان المؤهلة للحصول على قروض من المساعدة العادية من مصرف التنمية الآسيوي. ولا تُقدم قروض الموارد الرأسمالية العادية إلا للبلدان المقترضة الأكثر تقدما في المنطقة. ومعظم هذه البلدان يغلب عليها الأخذ بنظام اقتصاد السوق، وهي تضم ثلاثة بلدان أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) (تايلند والفلبين وماليزيا)، وفيجي، وبلدين من بلدان وسط آسيا (أوزبكستان وكازاخستان). وكل من

إندونيسيا، وجمهورية الصين الشعبية، وناورو، والهند، مؤهلة للحصول على قروض من الموارد الرأسمالية العادية مع مبالغ محدودة من صندوق التنمية الآسيوي (رغم أن موارد الصندوق لن تتوفر لكل من جمهورية الصين الشعبية والهند خلال الدورة الثامنة للصندوق). أما البلدان التي يمكنها الحصول على مبالغ محدودة من الموارد الرأسمالية العادية بالإضافة إلى أموال صندوق التنمية الآسيوي فتضم: باكستان، وبنغلاديش، وتونغا، وجزر مارشال، وجزر كوك، وسري لانكا، وفييت نام، وميكرونيزيا.

أنواع المشاريع الإنمائية الممولة

تشمل القروض التي يقدمها مصرف التنمية الآسيوي تقديم الدعم لقطاعات الطاقة والزراعة والنقل والاتصالات وغيرها من قطاعات البنية الأساسية. والمشاريع الممولة من خلال هذه القروض مصممة بحيث توفر للبلدان المتلقية قاعدة اقتصادية سليمة لتمكين تلك البلدان من تحقيق مستويات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي. ويمول المصرف أيضا عمليات تطوير النظم المالية في البلدان النامية الأعضاء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، في القطاع الخاص بصورة رئيسية، من خلال تقديم القروض للوسطاء الماليين في البلدان المقترضة، الذين يتولون إعادة إقراض أموال المصرف لتلك المشاريع.

واستجابة للاحتياجات والمقتضيات المتغيرة للبلدان النامية الأعضاء والبيئة الدولية، يركز مصرف التنمية الآسيوي أيضا على تقديم القروض لمعالجة الشواغل الاجتماعية والبيئية الهامة، مثل الحد من الفقر، وتحسين وضع المرأة، وتنمية الموارد البشرية (بما في ذلك تنظيم الأسرة)، وأصول الحكم الرشيد، والإدارة السليمة للموارد الطبيعية والبيئة.

ومع اعتماد المصرف استراتيجيته الجديدة للحد من الفقر، فإنه أعاد تركيز عمله نحو الهدف الواحد الشامل وهو الحد من الفقر. ويُتوقع من كل العمليات التي يقوم بها مصرف التنمية الآسيوي أن تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحد من الفقر في عملية التنمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

المساعدة التقنية

توفر المساعدة التقنية الدعم لمبادرات المساعدة التقنية التحضيرية للمشاريع، والمساعدة التقنية الاستشارية والتشغيلية، والمساعدة التقنية الإقليمية. وفي عام ٢٠٠١، أقر مصرف التنمية الآسيوي ٢٥٧ منحة للمساعدة التقنية يبلغ مجموعها ١٤٨ مليون دولار. وقُدمت المساعدة التقنية التحضيرية للمشاريع لـ ٦٤ مشروعا بمبلغ ٤٠ مليون دولار، في حين قُدمت المساعدة التقنية الاستشارية والتشغيلية لـ ١٤٢ مشروعا بمبلغ ٧٦ مليون دولار. أما المشاريع الـ ٥١ المتبقية، فكانت ضمن المساعدة التقنية الإقليمية.

المنح

تمثل المنح المقدمة من مختلف المرافق الثنائية والعالمية مصدرا متزايدا للأهمية للأموال المخصصة للأنشطة التشغيلية. وفي عام ٢٠٠١، تلقت ١٦ مشروعا منحا بلغ مجموعها ٩٣ مليون دولار. ومن بين هذه المشاريع، تلقت ثمانية مشاريع حوالي ٢٤ مليون دولار من الصندوق الياباني للحد من الفقر؛ كما أن ثمانية مشاريع تلقت خلال العام قروضا من مصرف التنمية الآسيوي حصلت أيضا على منح مجموعها ٧٠ مليون دولار من حكومات استراليا، والدانرك، والمملكة المتحدة، وهولندا، ومرفق البيئة العالمي.

التمويل المشترك

يسعى مصرف التنمية الآسيوي بنشاط للدخول في عمليات تمويل مشترك مع المصادر الرسمية والتجارية ومصادر قروض التصدير لإكمال ما يقدمه من مساعدات إلى مشاريع القطاعين العام والخاص في البلدان النامية الأعضاء فيه. والتمويل المشترك يوفر الأموال إضافة إلى مستويات الإقراض التي يخطط المصرف لها، وعادة ما يحسن شروط الإقراض عند الجمع بينه وبين القروض المباشرة التي يقدمها المصرف. وفيما يتصل بهذه الأنشطة، يحتفظ المصرف بعلاقات وثيقة مع سائر المنظمات الإنمائية الدولية، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة، ويتولى الإدارة بالنيابة عن عدد من الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية، أو يدخل في ترتيبات تمويل مشترك معها. كما تشترك مؤسسات تجارية مع مصرف التنمية الآسيوي في تمويل المشاريع في المنطقة، وهو يواصل تشجيع زيادة التمويل التجاري المشترك. وفي نهاية عام ٢٠٠١، وصل إجمالي التمويل المشترك لدعم العمليات التي يقدم المصرف المساعدة لها ٣٦ بليون دولار تغطي ٥٨٠ من قروض المشاريع والبرامج.

الخلاصة

تشمل عمليات الإقراض التي يزمع مصرف التنمية الآسيوي تقديمها مستقبلا العديد من مجالات الأولوية، التي سيكون لزيادة الاتصالات مع الأمم المتحدة أثر مفيد فيها للجانبين، ولا سيما البرامج التي تتركز على البنية الأساسية الاجتماعية والبيئة والتنمية الاجتماعية. وفي هذا السياق، يرتبط المصرف باتفاقيات بروتوكولية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبمذكرات تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ويتفاوض حاليا لوضع مذكرات تفاهم مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية. ويلتزم المصرف التزاما ثابتا بالتعاون مع كل هذه الجهات، ومع كل الأطراف الأخرى المشاركة في عملية التنمية لكي تحقق بحلول عام ٢٠١٥ الأهداف الإنمائية الدولية التي اتفق عليها المجتمع الدولي. ووفقا

لهذه الغايات المشتركة، يعتقد مصرف التنمية الآسيوي أنه قد آن الأوان لتعزيز روابطه مع الأمم المتحدة، من خلال منحه مركز المراقب في الجمعية العامة، حيث سيكون ذلك أمرا مفيدا للجانبين على حد سواء. وعملا بمقرر مجلس إدارة مصرف التنمية الآسيوي، فإنه يطلب منح المصرف مركز المراقب بما يشمل جميع الهيئات الداخلة في إطار الجمعية العامة.

مصرف التنمية الآسيوي على شبكة الإنترنت

المعلومات العامة

<http://www.adb.org>

المعلومات المالية

<http://www.adb.org/finance>

تقرير الانتعاش الاقتصادي الآسيوي

www.aric.adb.org

العرض على شبكة بلومبرغ

ASDB<GO>

المرفق الثاني

موجز التقرير السنوي لمصرف التنمية الآسيوي، ٢٠٠١

كان عام ٢٠٠١ بالنسبة لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وبالنسبة لمصرف التنمية الآسيوي، عاما من التحديات العظيمة والمآسي الكبرى. فقد شهد العام الزلازل تصيب الهند وطاجيكستان، بينما أصاب منغوليا شتاء قارس البرد، في حين هز الإرهاب العالم. ونهارت الصادرات والسياحة والاستثمارات الأجنبية، وأصبحت أسواق العملات والأوراق المالية أكثر تذبذبا حيث أصابت آثار أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ثقة المستهلكين والمستثمرين على حد سواء. وكان أيضا عاما من النمو البطيء وغير المتوازن في كافة أنحاء العالم، عاما كانت فيه البيئة الاقتصادية الخارجية تشكل في كل منعطف تحديا للبلدان النامية الأعضاء في المصرف. كما كان عاما واجه فيه المصرف تحدي إعادة تنظيم نفسه لمواجهة الاحتياجات الإنمائية المركبة للمنطقة.

وكان ٢٠٠١ أيضا عاما من التعاون والتشاور والالتزام، حيث اتحدت الدول في محاربة الإرهاب، وتوحدت صفوف المنظمات المتعددة الأطراف والحكومات والقطاعات العامة والخاصة في مواجهة تحدي الفقر. وكان عاما بدأت فيه القطاعات العامة والخاصة تكييف إجراءاتها وممارستها للوفاء بالمعايير الدولية للمساءلة والشفافية والعلانية. كما كان عاما تعاونت فيه الدول، حيث تم الوصل بين مقتضيات التنوع والأهداف المشتركة من خلال التشاور والحوار.

وواجه مصرف التنمية الآسيوي تحديات عام ٢٠٠١: تدعيم نفسه باعتماد السياسات والاستراتيجيات الرئيسية، وتشجيع المشاركة وتوسيع نطاق الشراكات، وتقديم القروض والمساعدة التقنية حيثما تنشأ الحاجة إليها.

وفي عام ٢٠٠١، أقر مجلس الإدارة [المجلس] مباشرة، أو من خلال السلطة المفوضة لرئيس المصرف، ٧٦ قرضا يبلغ إجماليها ٥,٣ بليون دولار، وثلاثة استثمارات في الأوراق المالية تبلغ قيمتها ٣٠,٤ مليون دولار، ومنحاً لـ ١٦ مشروعاً يبلغ إجماليها ٩٣,٨ مليون دولار. وتم إقرار مساعدة طارئة لولاية غوجرات الهندية التي أصابتها الزلازل، كما قدمت مساعدات إلى البلدان النامية الأعضاء التي تضررت في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر - ومنها أفغانستان، وباكستان، وجمهورية وسط آسيا.

تعزيز إطار عمل المصرف

إن الاستراتيجيات والسياسات التي اعتمدت في عام ٢٠٠١، والتي يناقشها هذا التقرير، جاءت نتيجة للتشاور مع الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية

الأخرى، وأصحاب المصلحة في كافة أنحاء آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ كما نتجت أيضا عن عمليات الاستعراض الداخلية للأولويات والعمليات. وترابط هذه السياسات وتضافرها يعزز من إطار عمل مصرف التنمية الآسيوي.

وفي آذار/مارس، أقر المجلس الإطار استراتيجي الطويل الأجل للفترة ٢٠٠١-٢٠١٥، وهو خطة تستمر خمسة عشر عاما للهجوم الشامل الذي يشنه مصرف التنمية الآسيوي على الفقر. وهذا الإطار، الذي يستفيد من استراتيجية الحد من الفقر لعام ١٩٩٩ واستراتيجية تنمية القطاع الخاص لعام ٢٠٠٠، يتركز على تحقيق نمو اقتصادي مستدام يضم داخله التنمية الاجتماعية وأصول الحكم الرشيد.

ويحدد الإطار استراتيجي الطويل الأجل مبادئ عمل أساسية للحد من الفقر، بما في ذلك ضمان امتلاك البلدان النامية الأعضاء لبرامجها الرامية إلى الحد من الفقر، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، وقياس الآثار الإيجابية.

كما أقر المجلس الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، وهي استراتيجية انتقالية للربط بين الإطار الاستراتيجي الطويل الأجل وبين الأنشطة التي سيضطلع بها مصرف التنمية الآسيوي في البلدان النامية الأعضاء فيه على مدار السنوات الخمس القادمة. ومع تصميم الاستراتيجية المتوسطة الأجل لتعزيز الأثر الإنمائي للمساعدات التي يقدمها مصرف التنمية الآسيوي، فإنها تدعو إلى تقوية التزام المصرف بالتصدي لقضايا المؤسسات والسياسات العامة التي تدعم المواضيع التي تصدر قائمة أولوياته. والاستراتيجية المتوسطة الأجل تعزز الدور القيادي الذي يضطلع به المصرف في ميدان التعاون الإقليمي - وهو من نقاط القوة التي ينفرد بها المصرف - وتؤكد أهمية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر. كما تدعو الاستراتيجية المتوسطة الأجل إلى الاستثمار في البنية الأساسية المادية اللازمة لتعزيز النمو والإنتاجية في الحضر والريف على حد سواء، فضلا عن البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية اللازمة للتنمية البشرية من أجل دعم النمو الذي يراعي احتياجات الفقراء.

وتُترجم الاستراتيجية المتوسطة الأجل إلى أعمال من خلال تقارير الاستراتيجية والبرامج لفرادى البلدان. وتشدد تقارير الاستراتيجية والبرامج وإصداراتها المستكملة، التي توضع بالتعاون مع البلدان النامية الأعضاء في المصرف، على اتباع نهج إنمائي شامل لعموم البلد، وتكفل مراعاة منظور البلد المعني في عمليات مصرف التنمية الآسيوي.

وفي عام ٢٠٠١، تم إقرار العديد من الإجراءات التنفيذية والسياسات. ومع إدراك المصرف للقوة الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تشكيل التنمية الاجتماعية

والاقتصادية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، تبنى المصرف نهجا استراتيجيا لمساعدة البلدان النامية الأعضاء على الاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والاستراتيجية الجديدة - المسماة "نحو تنمية إلكترونية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: نهج استراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" - تهيمى بيئة مواتية لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء الموارد البشرية اللازمة لنشر المعرفة بهذه التكنولوجيا، وتطوير التطبيقات والمحتوى المعلوماتي من أجل الأنشطة التي يدعمها مصرف التنمية الآسيوي.

ومعدلات الفقر تنخفض بصورة أسرع وأوسع نطاقا أثناء فترات النمو الاقتصادي السريع. ومن خلال الاستثمارات وخلق الوظائف، يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا حيويا في الحد من الفقر. وفي عام ٢٠٠٠، أقر المجلس أول استراتيجية شاملة للمصرف لتنمية القطاع الخاص، وهي الاستراتيجية التي شددت على العمليات المعنية بالقطاع الخاص التي يضطلع بها المصرف لحفز الاستثمارات الخاصة من خلال التمويل المباشر وأدوات التقليل من المخاطر. وفي عام ٢٠٠١، أكد المجلس دعم المصرف لمشاريع البنية الأساسية والصناديق والوسطاء الماليين، وحرصه على توجيه هذا الدعم نحو تحقيق أثر أعظم ونتائج مشهودة في ميدان التنمية.

وتواصل تعزيز التعاون الإقليمي والنمو المستدام وتنمية القطاع الخاص مع إقرار استراتيجية المحيط الهادئ للألفية الجديدة في عام ٢٠٠١. وتتركز هذه الاستراتيجية على ترشيد أداء القطاع العام وتشجيع استثمارات القطاع الخاص كوسيلة لمعالجة جوانب الضعف المادية والاقتصادية والمشاكل التي تعترض أصول الحكم الرشيد.

المياه للجميع: وسياسة المياه التي يتبعها مصرف التنمية الآسيوي، والتي أقرها المجلس في عام ٢٠٠١، تشجع التعاون الإقليمي هي الأخرى. فهي تشدد على أن المياه سلعة اقتصادية حيوية تقتضي إدارة دقيقة من أجل استدامة النمو والحد من الفقر على السواء. وتؤكد هذه السياسة على ضرورة اتباع نهج متكاملة مشتركة بين القطاعات في إدارة الموارد المائية وتنميتها. وتتركز هذه السياسة على حفظ الموارد المائية وضع نهج قائمة على المشاركة في حماية الموارد المائية.

وتعززت أسس السياسات التي يتبعها مصرف التنمية الآسيوي بدرجة أكبر مع إقرار استراتيجية الحماية الاجتماعية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وهذه الاستراتيجية، التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من الهدف الذي ينشده المصرف في الحد من الفقر، تدعو إلى مساعدة الفئات الضعيفة من السكان على تحسين قدراتها على مواجهة المخاطر وتنمية رأسمائها البشري.

توسيع نطاق الشراكات

زيارات رئيس المصرف

حمل رئيس مصرف التنمية الآسيوي رسالة المصرف إلى العديد من البلدان النامية الأعضاء فيه وإلى عدة مؤتمرات دولية في عام ٢٠٠١. وباعتباره أول رئيس لمصرف تنمية متعدد الأطراف يزور باكستان بعد ١١ أيلول/سبتمبر، شاهد السيد تشينو بصورة مباشرة الآثار التي تركتها العزلة على شعب أفغانستان. وقد استفاد من هذه التجربة عندما سافر بعد ذلك إلى واشنطن العاصمة لحضور اجتماع كبار المسؤولين المعني بمساعدات التعمير المقدمة إلى أفغانستان، الذي اشتركت اليابان والولايات المتحدة في رئاسته.

تعزيز الشراكات: مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي

من المتوقع حدوث تحسن في التعاون والاتصالات وإقامة تقسيم عمل أكثر وضوحاً وزيادة الكفاءة عند بدء سريان مذكرة التفاهم بشأن الترتيبات الإدارية للتعاون، الموقعة في عام ٢٠٠١ بين مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي. وتوفر مذكرة التفاهم الإطار والعمليات اللازمة لعمل المصرفين الإنمائيين على نحو وثيق بدرجة أكبر. كما تدعو إلى تنفيذ بروتوكول مشترك قائم يُنتظر أن يؤدي إلى دعم إعداد استراتيجيات الحد من الفقر. وستؤدي المذكرة إلى مواءمة الإجراءات والعمليات التنفيذية وتعزيز الكفاءة والفعالية على الصعيدين القطري والمؤسسي.

وستستعرض إدارتا المؤسستين التقدم المحرز في التنفيذ بصورة منتظمة، وستقدمان تقارير عن النتائج التي تنتهي إليها إلى مجلسي إدارتي المؤسستين.

وفي عام ٢٠٠١ أيضاً، حضر السيد تشينو مؤتمر غرف التجارة والصناعة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، المعقود في باتام، إندونيسيا - حيث أكد مجدداً الالتزام القوي لمصرف التنمية الآسيوي بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل الإصلاح والحد من الفقر - وزار أربعة من جمهوريات وسط آسيا (أوزبكستان، وطاجيكستان، وكازاخستان، وقيرغيزستان). وافتتح البعثات المقيمة للمصرف في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والفلبين، ومنغوليا، وشارك في اجتماع وزراء المالية والتعاون الاقتصادي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، المعقود في سوجو، جمهورية الصين الشعبية.

تعزيز الشراكات: مصرف التنمية الآسيوي والأمم المتحدة

تشترك المؤسسات في السعي وراء هدف الحد من الفقر. كما تشتركان في التأكيد على ضرورة إطار الحكم الديمقراطي للوصول إلى هذا الهدف. وفي أيار/مايو ٢٠٠١، عزز مصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدرجة أكبر من سعيهما وراء تلك الغاية المشتركة عندما وقعا مذكرة تفاهم بشأن الشراكة الاستراتيجية.

وتحدد مذكرة التفاهم المجالات المواضيعية ذات الأولوية وطرائق التعاون بين المؤسسات. وتتضمن وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتنص على التعاون بين مصرف التنمية الآسيوي وسائر منظمات الأمم المتحدة - ولا سيما في مجال تنسيق المعونات، وفي أنشطة من قبيل إعداد التقييمات القطرية المشتركة، والاستراتيجيات والبرامج القطرية، وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة بشأن الفقر والمؤشرات الاجتماعية الأخرى.

وتدعو المبادئ التوجيهية المتفق عليها إلى عقد اجتماع سنوي للتشاور لرصد التقدم المحرز في الشراكة والإبلاغ عنه واستعراضه. كما تنص المبادئ التوجيهية على تعيين منسقين لكل مجال من مجالات التعاون المواضيعية لتحديد الفرص المتاحة للتعاون والشروع في العمل من أجل اغتنام هذه الفرص.

وتشمل مبادرات الشراكة التعاون في رصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية، التي تصل في معظمها بالفقر، والتفاوض بشأن اتفاق شامل يُدخل موظفي مصرف التنمية الآسيوي في الترتيبات الأمنية للأمم المتحدة.

زيارات المديرين

قامت مجموعة من المديرين بزيارة كمبوديا وفييت نام في الفترة من ٢٤ شباط/فبراير إلى ١٠ آذار/مارس، بينما سافرت مجموعة أخرى إلى أذربيجان وطاجيكستان وكازاخستان في الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ١٢ أيلول/سبتمبر.

وأتاحت الزيارات للمديرين فرصة للتفهم الأفضل لأوضاع التنمية في البلدان النامية الأعضاء في المصرف، ولمناقشة الأولويات والقيود مع كبار المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وغيرهم، من زاوية البلدان النامية الأعضاء المعنية. كما أتاحت الزيارات للمديرين فرصة الإطلاع على المشاريع الإنمائية المحددة التي يدعمها المصرف، واستعراض وضع التنفيذ والتحديات التي تواجهها البلدان النامية الأعضاء. وقام

المديرون بتقييم التنسيق بين الوكالات، وركزوا بصفة خاصة على المجالات التي يمكن تجنب الازدواجية فيها، ونقلوا إلى الأطراف أصحاب المصلحة تفهما أفضل للعمل الذي يضطلع به مصرف التنمية الآسيوي في كل بلد من البلدان النامية الأعضاء فيه.

وفي كمبوديا وفييت نام، أوصى المديرون بأن يركز المصرف على زيادة معدل صرف القروض لتعزيز معدلات التنفيذ، والحد من عدد المناطق والقطاعات في تقارير الاستراتيجية والبرامج. وأحاط المديرون علما بشواغل السلطات الفيتنامية فيما يتعلق بالاستعانة بالخبراء الاستشاريين في المشاريع، وأوصوا بدراسة هذا الموضوع. ولاحظوا أن برنامج المساعدة التقنية يجب أن يتأسس على الطلب، وأن يوضع بالتشاور التام مع حكومات البلدان النامية الأعضاء. وأوصى المديرون أيضا بأن ينظر المصرف في إنشاء خط ائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يطلبه القطاع الخاص.

مجموعة مختارة من ورقات السياسة العامة والتقارير التي ناقشها مجلس الإدارة في عام ٢٠٠١

ورقات السياسة العامة والورقات المالية والإدارية

- المياه للجميع: السياسة المائية لمصرف التنمية الآسيوي، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١
- استعراض ضمانات المخاطر الجزئية لمصرف التنمية الآسيوي، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١
- تشجيع أصول الحكم الرشيد - مشروع وخطة العمل المتوسطة الأجل لمصرف التنمية الآسيوي، ١ شباط/فبراير ٢٠٠١
- سياسة تخصيص موارد صندوق التنمية الآسيوي على أساس الأداء، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١
- الإطار الاستراتيجي الطويل الأجل لمصرف التنمية الآسيوي (٢٠٠١-٢٠١٥)، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١
- التعاون مع كندا، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١
- استراتيجية المحيط الهادئ للألفية الجديدة، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١

- استعراض شكل الإيرادات وتخصيص الإيرادات الصافية في مصرف التنمية الآسيوي عام ٢٠٠٠، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١
- برنامج الاقتراض، ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١
- التعاون مع حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية - صندوق منح المساعدة التقنية، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١
- استعراض أنواع القروض المالية لمصرف التنمية الآسيوي، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١
- استعراض سياسة تعويض خسائر القروض في مصرف التنمية الآسيوي، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١
- تمويل المساعدة التقنية (٢٠٠١-٢٠٠٤)، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١
- التعاون مع اليابان - الصندوق الياباني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١
- تبسيط عملية الاعتماد في مجلس الإدارة من خلال زيادة كفاءة استخدام الإجراءات الموجزة لاقتراحات القروض، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠١
- عمليات القطاع الخاص - الاتجاهات الاستراتيجية والاستعراض، ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١
- استراتيجية الحماية الاجتماعية، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١
- الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٢٠٠١-٢٠٠٥)، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١
- إعادة تنظيم مصرف التنمية الآسيوي، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١
- برنامج العمل وإطار الميزانية (٢٠٠٢-٢٠٠٤)، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١
- صندوق التعاون في أصول الحكم، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١
- معهد مصرف التنمية الآسيوي - برنامج عمل وميزانية عام ٢٠٠٢، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١
- تعديل شروط القروض المقدمة من مجموعة مصادر إلى شروط القروض بسعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

ورقات العمل

- تمويل المساعدة التقنية (٢٠٠١-٢٠٠٤)، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١
- شروط الإقراض للتدخلات المتصلة بالفقر للبلدان المقترضة التي يمكنها الحصول فقط على أموال من الموارد الرأسمالية العادية، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١
- سياسة التعليم، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١
- استعراض سياسة السيولة في مصرف التنمية الآسيوي، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

ولاحظ المديرين تشابه تحديات التنمية التي تواجهها أذربيجان وطاجيكستان وكازاخستان، ولا سيما ما يتصل منها بجغرافيتها غير الساحلية وانتقالها من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق. وفي نفس الوقت، فإن كل بلد ينفرد بتحديات خاصة به. وخلص المديرين إلى أنه رغم أهمية التعاون الإقليمي بين البلدان الثلاثة، فإنه لا يمكن تطبيق نهج واحد على التحديات في هذه البلدان، نتيجة لموقعها ببساطة. ومن هنا، يتسم التركيز القطري لمصرف التنمية الآسيوي بالأهمية بصفة خاصة. ولاحظ المديرين أيضا استعداد كل من هذه البلدان النامية الأعضاء للملكية ببرامج التنمية في كل منها، وهو الأمر الذي استخلص منه المديرين أهمية كفاءة المرونة في تصميم وإجراءات برامج مصرف التنمية الآسيوي. كما أن بعد المسافة بين هذه البلدان النامية الأعضاء ومقر المصرف قد أبرز ضرورة وجود البعثات المقيمة في كل بلد من تلك البلدان؛ ولاحظ المديرين أن معظم المؤسسات المالية الدولية الكبرى لديها بالفعل بعثات في تلك البلدان الثلاثة. وكانت أهمية وجود بعثة للمصرف في كازاخستان ملحوظة للمديرين، الذين شددوا أيضا على ضرورة إنشاء بعثتين في أذربيجان وطاجيكستان لتيسير زيادة فعالية تنسيق المعونات وتخطيط البرامج.

الوكالات الممولة

عزز مصرف التنمية الآسيوي التعاون والتنسيق مع الوكالات الممولة الأخرى في عام ٢٠٠١. واشترك المصرف والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقييم الأولي للاحتياجات لإنعاش وتعمير أفغانستان لعرضه على المؤتمر الوزاري المعني بتعمير أفغانستان المعقود في طوكيو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. واشترك المصرف مع حكومة في إنشاء الصندوق الياباني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير نشر التكنولوجيا والاتصالات وتضييق الفجوة الإلكترونية الآخذة في الاتساع في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ووقع

مصرف التنمية الآسيوي مذكرة تفاهم بشأن الترتيبات الإدارية مع البنك الدولي، كما ساعد في وضع ورقي الإطار الإنمائي الشامل واستراتيجية الحد من الفقر.

العمليات العامة

خلال عام ٢٠٠١، اجتمع مجلس الإدارة في ٦٢ مناسبة، بما في ذلك الدورات التنفيذية، كما عقد ١٩ اجتماعا غير رسمي، بما في ذلك جلسات الإحاطة وحلقات المناقشة وعروض البيانات.

ومن بين المبلغ الذي وافق عليه المجلس وقدره ٣٣٩ ٥ مليون دولار لـ ٧٦ قرضا تغطي ٦٠ مشروعا، ذهبت الحصة الأكبر إلى قطاع النقل والمواصلات. وتم تقديم ٧٢ قرضا، يبلغ مجموعها ٣٠١ ٥ مليون دولار لـ ٥٧ مشروعا، بضمانات حكومية - ٣٩٤٠ مليون دولار من الموارد الرأسمالية العادية و ٣٦٢ ١ مليون دولار من صندوق التنمية الآسيوي. ووافق المجلس على أربعة قروض مجموعها ٣٧,٥ مليون دولار لثلاثة من مشاريع القطاع الخاص، من بينها أول دعم يُقدم إلى القطاع الخاص من أجل القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية. ووافق المجلس أيضا على ثلاثة استثمارات رأسمالية تصل قيمتها إلى ٣٠,٤ مليون دولار.

ووافق المجلس، مباشرة أو من خلال السلطة المفوضة لرئيسه، على ٢٥٧ منحة للمساعدة التقنية يبلغ مجموعها ١٤٦,٤ مليون دولار، تشمل ٥٩,٨ مليون دولار جاءت من الصندوق الخاص للمساعدة التقنية، و ٥٣,٨ مليون دولار من المساهمات العادية والتكميلية المقدمة إلى الصندوق الياباني الخاص، و ١٦,١ مليون دولار من المرفق الآسيوي للدعم في حالات أزمات العملات، و ١٦,٧ مليون دولار من مصادر أخرى.

وظائف مجلسي المصرف

يتولى مجلس المحافظين السلطة العليا في مصرف التنمية الآسيوي، وكان يتألف في نهاية عام ٢٠٠١ من ٥٩ عضوا^(١) (٤٣ عضوا إقليميا و ١٦ عضوا غير إقليمي). وبموجب المادة ٢٨ من ميثاق المصرف، يتمتع مجلس المحافظين بجميع السلطات في مصرف التنمية الآسيوي. ويفوض المحافظون بدورهم سلطاتهم إلى مجلس الإدارة، باستثناء بعض السلطات التي يحتفظون بها وفقا للميثاق.

ويجتمع مجلس المحافظين بصورة رسمية مرة واحدة سنويا في الاجتماع السنوي لمصرف التنمية الآسيوي.

وبموجب المادة ٢٨ من الميثاق، يختار مجلس المحافظين مجلسا للإدارة من ١٢ عضوا، ثمانية ينتخبهم الأعضاء الإقليميون وأربعة ينتخبهم الأعضاء غير الإقليميين. وكل مدير يعين مديرا مناوبا. ورئيس مصرف التنمية الآسيوي هو رئيس مجلس الإدارة. وفي عام ٢٠٠١، أعاد مجلس المحافظين بالإجماع انتخاب الرئيس تاداو تشينو لفترة رئاسة جديدة مدتها خمس سنوات، بدءا من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

ويضطلع مجلس الإدارة بمهامه بصورة متفرغة في مقر مصرف التنمية الآسيوي في مانايلا، الفلبين، ويجتمع بانتظام في دورات رسمية وتنفيذية. ويمارس المديرين سلطاتهم ومهامهم بالإشراف على إعداد البيانات المالية للمصرف، واعتماد الميزانية الإدارية للمصرف، واستعراض واعتماد وثائق السياسات العامة وجميع القروض والاستثمارات الرأسمالية وعمليات المساعدة التقنية.

(١) في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أصبحت البرتغال عضوا في مصرف التنمية الآسيوي، بما يصل بعدد الأعضاء إلى ٦٠ عضوا.

تقديم الدعم: مكتب أمين المصرف

يقوم مكتب أمين المصرف بإسداء المشورة والنصح لمجلس المحافظين ومجلس الإدارة ورئيس المصرف. وتمثل مهامه الرئيسية الأخرى في المساعدة في تنظيم الاجتماع السنوي؛ وتخطيط جدول اجتماعات مجلس الإدارة وتنظيم وتيسير عقد اجتماعات المجلس ولجانته؛ وتحرير وتصنيف وتعميم وثائق المجلس؛ وإدارة شروط وأحكام العلاقة بين الإدارة والمجلس؛ وتجهيز طلبات عضوية المصرف؛ والقيام بمهمة التفتيش؛ وتقديم الدعم والخدمات البروتوكولية.

وفي عام ٢٠٠١، تم تنقيح الإجراءات الموجزة لتيسير نظر المجلس في مشاريع القروض. ووضعت عمليات مناقشة تقارير الاستراتيجية والبرامج القطرية وإصداراتها المستكملة في اجتماعات المجلس، وتم بدء نظام متكامل لإدارة الوثائق. ونُظمت عملية إعادة انتخاب رئيس المصرف. ووضعت قائمة جديدة بأسماء خبراء مستقلين للقيام بمهمة التفتيش، وبدأت أول عملية تفتيش. وعقدت حلقتان دراسيتان عامتان عن مهمة التفتيش في جمهورية

لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال، بالإضافة إلى خمس حلقات دراسية لإحاطة موظفي المصرف في المقر. وعُقد الاجتماع السنوي الرابع والثلاثين لمجلس محافظي مصرف التنمية الآسيوي في هونولولو، هاواي، في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠١.

وفي الاجتماعات غير الرسمية، بحث المديرون مجموعة واسعة من القضايا، منها هيكل الإبلاغ عن الاستراتيجيات والبرامج القطرية وإصداراتها المستكملة، والعمل مع المنظمات غير الحكومية، والنهج الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

لجان المجلس

في عام ٢٠٠١، كان يتبع مجلس الإدارة أربعة لجان دائمة، ولجنة عاملة واحدة.

لجنة مراجعة الحسابات

نُقلت مسؤولية تقييم العمليات من لجنة مراجعة الحسابات التابعة للمجلس إلى لجنة فعالية التنمية التي أنشأها المجلس في عام ٢٠٠١. وأتاح هذا التحول للجنة مراجعة الحسابات أن تركز على الضوابط الداخلية والعمليات الداخلية والخارجية لمراجعة الحسابات. وركزت لجنة مراجعة الحسابات، في تقريرها عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، على أثر معايير المحاسبة المالية الجديدة على البيانات المالية لمصرف التنمية الآسيوي. وأكدت اللجنة على أهمية المتابعة الوثيقة لتقييم التفكير السائد فيما بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالأرقام التي تعتمد من أجل القرارات المالية واستخدام ثلاثة أطر محاسبية موازية. وأشرفت اللجنة على عملية تقديم العطاءات لاختيار مراجعي الحسابات الخارجيين للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤، ووافقت على إعادة اختيار شركة "برايسووترهاوس كوبر (ذات المسؤولية القانونية المحدودة)" PricewaterhouseCooper LLP؛ واستعرضت وأيدت برنامج عمل مكتب كبير مراجعي الحسابات لعام ٢٠٠١، بما في ذلك أنشطة وحدة مكافحة الفساد؛ وأوصت بأن تصبح إدارة التنمية الإقليمية والمستدامة الجديدة مركز التنسيق في المصرف للأنشطة المتعلقة بأصول الحكم الرشيد؛ كما قامت بمراقبة تنفيذ تطوير النظام الحاسوبي المتكامل الذي يجري تركيبه في المصرف INTEGRA، وكذلك ضوابطه التشغيلية الداخلية.

لجنة استعراض الميزانية

اجتمعت لجنة استعراض الميزانية في حزيران/يونيه ٢٠٠١ لاستعراض حالة تنفيذ استراتيجية نظم وتكنولوجيا المعلومات، والاتجاهات المقبلة للمصرف في ميدان تكنولوجيا

المعلومات، والنفقات الرأسمالية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، استعرضت اللجنة الميزانية المقترحة للإدارة لعام ٢٠٠٢، وإنجازات العمل في عام ٢٠٠١، وخطط عمل إدارات ومكاتب المصرف في عام ٢٠٠٢.

وفي اجتماع حزيران/يونيه، لاحظت اللجنة التقدم المرضي بوجه عام في معظم المشاريع الفرعية لاستراتيجية نظم وتكنولوجيا المعلومات. وفي حين لاحظت اللجنة حدوث تأخيرات في تنفيذ النظام الحاسوبي المتكامل، فقد طلبت إقامة وصلات تربط بين النظام وغيره من النظم المزمع إنشاؤها ربطا سليما، والتنسيق بينها فورا لكفالة دقة توليد البيانات وتدفق المعلومات لتحقيق الاستفادة المثلى من تكامل النظام.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، لاحظت اللجنة الفوائد المتوقعة في الهيكل الجديد للإدارات الإقليمية، ولا سيما من حيث الخدمات المقدمة إلى البلدان النامية الأعضاء، والتركيز على النهج الطويلة الأجل. وأشارت إلى أن نجاح عملية إعادة التنظيم سيتوقف على فعالية إدارة التنمية الإقليمية والمستدامة. وشددت على الدور البالغ الأهمية للجنة إدارة المعارف في التنسيق الفعال بين الإدارات والمكاتب في المجموعة المعنية بالمعارف، وأكدت أهمية العمليات التجارية الجديدة في تحسين الكفاءة والفعالية وخفض تكاليف المعاملات.

ولاحظت اللجنة أن عدد السياسات والتكليفات الجديدة التي ووفق عليها على مدار السنوات الخمس الماضية قد فرض ضغوطا متزايدة على موارد مصرف التنمية الآسيوي، وأنه يجب تمويل ولايات سياسات المصرف وتوفير الموظفين لها بالشكل الكافي.

ورحبت اللجنة بوضع المبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية في عمليات القطاع الخاص، واقترحت أن تستكشف إدارة عمليات القطاع الخاص سبلا جديدة لمعالجة قضية الحد من الفقر. ولاحظت أن إدارة محفظة الأوراق المالية للمصرف تتسم بنفس الأهمية التي يتسم بها تجهيز المشاريع، وأكدت أهمية استكشاف سبل مبتكرة لتقييم آثار الاستدانة الناتجة عن المساعدات التي يقدمها المصرف.

ولاحظت اللجنة أن التحول إلى الإقراض بسعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن سيتطلب تغييرا جذريا في نظم المحاسبة، وسيقتضي كذلك وجود فريق قوي لكفالة استفادة مصرف التنمية الآسيوي والبلدان النامية الأعضاء فيه استفادة تامة من النظام الجديد.

وفيما يتعلق بعملية الميزانية، حثت اللجنة المصرف على أن يستكشف طريقة يترجم بها تكلفة تنفيذ السياسات والمبادرات الرئيسية الأخرى إلى بنود في الميزانية، وكذلك في حدود الإمكان المكاسب المتوقعة في آثار الاستدانة الناتجة عن المساعدات التي يقدمها

المصرف. وطلبت اللجنة توضيحات لمبرر التمييز في التكاليف بين نفقات المساعدة التقنية والنفقات الإدارية الداخلية، وشددت على ضرورة أن يظل المصرف يتوخى الدقة البالغة في التمييز بين المساعدة التقنية والأنشطة الممولة من النفقات الإدارية الداخلية.

ولاحظت اللجنة وجود عدة برامج تدريبية رئيسية ترمي إلى بناء قدرات رؤساء البعثات. كما حثت على بذل مزيد من الجهد في مجال التعيين والتطوير الوظيفي للنساء في وظائف الرتبة الفنية. وحثت على بحث المسائل الأمنية والمالية والشخصية والفنية لتيسير تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم.

وأوصت اللجنة بالموافقة على ميزانية عام ٢٠٠٢.

لجنة فعالية التنمية

في عام ٢٠٠١، بدأ عمل لجنة فعالية التنمية التي أنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وتمثل ولاية اللجنة في مساعدة المجلس على كفاءة أن تحقق برامج وأنشطة مصرف التنمية الآسيوي الأهداف الإنمائية المنشودة، فضلا عن استخدام موارد المصرف بكفاءة.

وركزت اللجنة على تقييم عمليات المصرف ونتائج التقييم. واستعرضت برنامج العمل السنوي لإدارة تقييم العمليات؛ واستعرضت التقارير السنوية لاكمال البرامج والمشاريع التي ينسقها المكتب المركزي لخدمات العمليات؛ وناقشت مع الموظفين الاستعراض السنوي الذي أجرته إدارة تقييم العمليات لأنشطة التقييم في عام ٢٠٠١، وكذلك التقرير نصف السنوي للمكتب المركزي لخدمات العمليات عن أداء محفظة الأوراق المالية للقروض والمساعدة التقنية للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وأعدت تقارير اللجنة عن هذه المسائل؛ واستعرضت تقارير تقييم منتقاة أعدتها إدارة تقييم العمليات.

وخلصت اللجنة إلى أن تقييم الفعالية الإنمائية لمصرف التنمية الآسيوي قد تم بصورة كافية وبكفاءة في عام ٢٠٠١.

وفي التقارير التي قدمتها اللجنة إلى المجلس، شددت اللجنة على ضرورة التقييم الواقعي للإنجازات واستدامة المشاريع التي اكتملت، وتحديد وتنفيذ تدابير المتابعة لدعم الاستدامة، ووضع بنود مناسبة للتشغيل والاستمرار في تصميم المشاريع؛ وضمان الملكية الحكومية والمشاركة المحلية في المشاريع؛ وقدر الإمكان التوجه لخدمة الفقراء تحديدا لضمان استفادتهم من المشاريع؛ والتركيز على الإصلاحات الطويلة الأجل أكثر من الإصلاحات القصيرة الأجل؛ ومواصلة الجهود المبذولة في مجال بناء القدرات على تنفيذ المشاريع في

البلدان النامية الأعضاء في المصرف؛ والاستخدام الفعال للبعثات المقيمة التابعة للمصرف.

لجنة التفتيش

في عام ٢٠٠١، ساعدت لجنة التفتيش في تقييم المرشحين للقائمة الجديدة للخبراء المستقلين، الذين عينهم بعد ذلك المصرف في تموز/يوليه ٢٠٠١ لمدة خمس سنوات تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وتضم القائمة ٣٥ اسما من ٢٠ بلدا (للاطلاع على التفاصيل، انظر موقع المصرف على شبكة الإنترنت: <http://www.adb.org/inspection>).

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، تلقت اللجنة طلبا للتفتيش على مشروع ساموت براكام لإدارة المياه المستعملة في تايلند؛ وفي تموز/يوليه، وافق المجلس على توصية اللجنة بإجراء التفتيش.

ولاحظت اللجنة، وأعربت عن قلقها بعد ذلك، من أن المجلس قد وافق على بعض السياسات غير أنها لم تدخل بعد في دليل العمليات، بما يستبعدا من نطاق سياسة التفتيش. وتستعرض إدارة المصرف هذه المسألة.

واختارت اللجنة فريقا يتألف من ثلاثة أعضاء (الفريق)، قاموا بالتفتيش على المشروع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقدم تقرير الفريق النهائي إلى إدارة المصرف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وفي كانون الأول/ديسمبر أيضا، تلقت اللجنة طلبا للتفتيش على مشروع لتطوير النقل في جنوب سري لانكا.

المرفق الثالث

مشروع قرار

منح مركز المراقب في الجمعية العامة لمصرف التنمية الآسيوي

إن الجمعية العامة،

إذ ترغب في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومصرف التنمية الآسيوي،

١ - تقرر دعوة مصرف التنمية الآسيوي إلى المشاركة كمراقب في دورات وأعمال الجمعية العامة؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.